خلال اجتماع لمناقشة مشروعات إنشاء مدن صناعية صديقة للبيئة

«الوطني» يدعم مشروعات الهيئة العامة للصناعة

- **الفليج: نتطلع لدعم الصناعة لثقتنا بدورها المحوري في تنويع الاقتصاد ودعم رؤية كويت جديدة**
- **تقي: لدينا إطار تشريعي يضمن نجاح استراتيجيتنا بتنفيذ المشروعات الكاملة مع القطاع الخاص**

صلاح الفليج

عبدالكريم تقي

يلتزم بنك الكويت الوطني بدوره الوطني في دعم الخطط والجهود التنموية للدولة، وفي إطار ما يتمتع به الوطني من علاقات استراتيجية راسخة وتواصل مستمر مع كافة المؤسسات الحكومية، عقد البنك اجتماعا مع إدارة الهيئة العامة للصناعة في المقر الرئيسي للبنك، ناقشوا خلاله رؤية الهيئة واستراتيجيتها وما تتضمنه من مشروعات رئيسية تتمثل في إنشاء مدن صناعية متكاملة الخدمات، ودور الوطني في تقديم الحلول التمويلية والخدمات الاستثمارية والاستشارات المصرفية اللازمة لتلك المشروعات التنموية.

حضر الاجتماع المدير العام للهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي، والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليج، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت سليمان المرزوق، بالإضافة إلى عدد من كبار مسؤولي الهيئة العامة للصناعة، وقيادات مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية، ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية، وإدارة الأبحاث الاقتصادية، وقيادات شركة الوطني للاستثمار.

وبهذه المناسبة قال الفليج: استراتيجيتنا في الوطني راسخة تجاه دعم الخطط التنموية، ومساندة أجندة الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقديمنا كافة الحلول التمويلية والخدمات الاستثمارية والاستشارات المصرفية بصفتنا شريكا رئيسيا وأكبر ممول للمشروعات التنموية في البلاد.

وأضاف: لدينا التزام تجاه قطاع الصناعة ونتطلع دائما إلى دعم ذلك القطاع الاستراتيجي لثقتنا في دوره المحوري والضروري لتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل ما تربطنا بكافة أطراف القطاع وفي مقدمتهم الهيئة العامة للصناعة وكبرى الكيانات الصناعية من علاقات قوية وممتدة.

وأشار الفليج إلى أن استراتيجية الهيئة العامة للصناعة تضع إطارا متكاملا لمستقبل الصناعة الوطنية ومسارا واضحا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأشاد بجهود الهيئة في تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية للقطاع الصناعي وما تقدمه من حوافز تسهم في تعزيز الفرص الاستثمارية وتشجيع البحث والابتكار وتعزيز الصادرات الصناعية.

وأوضح أن القطاع المصرفي الكويتي وفي مقدمته بنك الكويت الوطني لديه القدرة على تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة لمشروعات الهيئة العامة للصناعة خاصة المدن الصناعية الواعدة، مؤكدا ما يتمتع به الوطني من مركز مالي صلب ومستويات سيولة ورسملة قوية تجعله الخيار الأول لتمويل المشروعات الحكومية.

من جانبه، قال تقي: يسعدنا التواصل مع بنك الكويت الوطني المؤسسة المصرفية الرائدة في إطار التعاون المستمر الذي يجمع الهيئة والقطاع المصرفي الكويتي الذي نتواصل معه للتعرف على مدى إمكانية مساهمته في تمويل مشاريع المدن الصناعية وتبادل الآراء والاقتراحات في ظل ما يتمتع به كوادر القطاع من خبرات واسعة في ذلك المجال.

وأضاف: نركز في الهيئة على الإسراع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية اللازمة للمدن الصناعية التي تتضمن مشروعات ضخمة ومتطورة في صناعة البتروكيماويات والقطاعات الطبية والغذائية والجيل الرابع من الصناعات بالتزامن مع إعداد الإطار التشريعي اللازم لنجاح استراتيجيتنا في تنفيذ تلك المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص.

وأكد تقي أن حجم المشاريع ضخم والعوائد الاقتصادية ستكون كبيرة متوقعا أن تشهد عمليات التمويل تحالفات مصرفية كويتية وعالمية.

وتتوافق رؤية الهيئة العامة للصناعة في إنشاء مدن صناعية مستدامة صديقة للبيئة تسهم في خلق مزيد من فرص العمل المتنوعة مع استراتيجية الوطني لتعزيز النمو المستقبلي وترسيخ ريادته في دعم ممارسات الأعمال المسؤولة التي تسهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي، ومبادرات البنك في ذلك الشأن، والتي كان أخرها تأسيس إطار عام للتمويل المستدام.

ويملك بنك الكويت الوطني حصة مهيمنة في السوق المحلي على صعيد كل قطاعات الأعمال بفضل ما يتمتع به من مرونة نموذج أعماله وصلابة مركزه المالي ودوره في تمويل المشروعات التنموية وتفوقه في معظم المؤشرات المالية الرئيسية مقارنة بالبنوك المحلية وعلى مستوى المنطقة، الأمر الذي ينعكس على كل ما يقدمه من خدمات ومنتجات مصرفية متميزة.

في الربع الأول.. و339,2٪ قفزة في إجمالي الإيرادات إلى 35,7 مليون دينار

«الجزيرة».. أرباح قياسية بـ 3,8 ملايين دينار

مروان بودي

أعلنت شركة طيران الجزيرة عن تحقيقها صافي أرباح بلغت 3,8 ملايين دينار لفترة الربع الأول من عام 2022، وذلك مقارنة بصافي خسائر بلغت 5,2 ملايين دينار للفترة ذاتها من عام 2021، وبلغ إجمالي الإيرادات لهذه الفترة 35,7 ملايين دينار، بزيادة بنسبة 339,2٪، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 199,3٪ إلى 5,3 ملايين دينار.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن هذه الأرباح القياسية دعمتها الزيادة في عدد الركاب بما يقارب الستة أضعاف، إذ جاء ذلك مع تخفيف القيود على السفر في مطار الكويت الدولي وزيادة الطاقة الاستيعابية تدريجيا إلى مستويات قريبة مما كانت عليه قبل الجائحة، حيث انعكس ذلك أيضا إيجابيا على معدل إشغال المقاعد الذي ارتفع بنسبة 28,7٪ إلى 75,2٪.

وقال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بودي: «مع العودة التدريجية في الطاقة الاستيعابية في مطار الكويت الدولي منذ النصف الثاني من العام الماضي، وكذلك تخفيف القيود على السفر حول العالم، شهدنا فعلا طلبا عاليا على السفر، لذا ركزت طيران الجزيرة خلال الربع الأول على توسيع خدماتها وقدراتها تهيئا لإطلاق وجهات سياحية جديدة وأخرى ذات الطلب العالي، وذلك بفضل وضع مالي قوي واستراتيجية حذرة هدفها إدارة تداعيات التطورات الجيوسياسية الراهنة التي بدأت تؤثر على الاقتصاد العالمي».

وذكر أنه بالمقارنة، حققت طيران الجزيرة صافي أرباح بلغت 1,5 مليون دينار في الربع الأول من عام 2019، وهي فترة ذروة السفر قبل جائحة كوفيد-19، حيث نقلت حينها إجمالي 529,6 ألف مسافر، ويظهر أداء الربع الأول من عام 2022 متانة قطاع السفر التجاري، فضلا عن النظرة الإيجابية لقطاع السفر لعام 2022 والسنوات المقبلة.

تطورات الربع الأول

حققت طيران الجزيرة إنجازا جديدا بحصولها على شهادة اعتماد من الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي لتكون مركزا معتمدا لتدريب الطيارين وأطقم الطائرات وذلك من مقرها الرئيسي في الكويت. يعد هذا الاعتماد خطوة محورية في زيادة قدرات الشركة وضمان إمكاناتها على تدريب الكوادر التي تحتاج لها لدعم خطط توسعها المستقبلية.

كما تم اعتماد الشركة أيضا من قبل الجهات المحلية والعالمية لتمكينها من تنفيذ أعمال الصيانة على طائراتها، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءتها التشغيلية بشكل ملحوظ.

وافتتحت طيران الجزيرة بوابة VIV التي تعد أول بوابة من نوعها في الكويت توفر تجربة سفر حصرية للركاب المسافرين من مطار الكويت الدولي، حيث تخدم المسافرين على شركات الطيران العاملة في مبنيي الركاب 1 و5، بالإضافة إلى الطيران العام والطائرات الخاصة. وتقدم للمسافرين مجموعة حصرية من الخدمات التي تشمل خدمة الاستقبال وتسجيل الصعود إلى الطائرة وقائمة من الوجبات الفاخرة، ومنطقة خاصة للجوازات ووسائل الراحة وخدمة التوصيل من وإلى الطائرة في سيارة ليموزين.

وسجل السوق الحرة التابع لطيران الجزيرة، والذي كان قد استحوذ على مقر السوق الحرة في مبنى ركاب الجزيرة T5 في شهر ديسمبر الماضي، أرباحا خلال فترة الربع الأول وحققت جميع الأهداف التجارية والمالية التي كانت موضوعة له.

وعلى صعيد شبكة الوجهات، أطلقت الشركة خط رحلات جديدا بين الكويت وبنغلاديش وذلك إلى المدينة الساحلية شاتوغرام. ويعد هذا الخط الثاني الذي تقوم بتشغيله طيران الجزيرة إلى بنغلاديش بعد إطلاق خط رحلات إلى دكا في أكتوبر 2020، لتخدم بهذا الخط أكثر من 200 ألف مقيم من بنغلاديش في الكويت بالإضافة إلى المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي.

النظرة المستقبلية

أعلنت طيران الجزيرة عن خطط لإطلاق خطوط رحلات جديدة لموسم الصيف لخدمة الطلب الكبير على وجهات سياحية، إذ سبق أن أكدت إطلاقها رحلات إلى العاصمة النمساوية (فيينا) والعاصمة التشيكية (براغ) وذلك ابتداء من شهر يونيو، علاوة عن وجهات جديدة سيتم إطلاقها خلال العام.

أبرز النتائج المالية والتشغيلية

أظهرت النتائج المالية والتشغيلية لشركة طيران الجزيرة عن الربع الأول من 2022 ما يلي:

- 35,7 مليون دينار الإيرادات التشغيلية بزيادة بنسبة 339,2٪.
- 5,3 ملايين دينار الأرباح التشغيلية بنمو نسبته 199,3٪.
- 3,8 ملايين دينار الأرباح الصافية بنمو 174,2٪.
- 707,7 آلاف عدد المسافرين بزيادة بلغتها 579,8٪.
- 75,2 ٪ معدل إشغال المقاعد بزيادة نسبتها 28,7٪.
- 47,6 ديناراً متوسط العائد على المقعد بانخفاض نسبته 36,4٪.

«الأهلي» يطلق «تحويلات بأفضل الأسعار إلى مصر»

لؤي مقامس

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن إطلاقه خدمة تحويل الأموال والمصممة خصوصا للعملاء الذين يرسلون حوالاتهم إلى مصر، وتضمن مبادرة البنك الجديدة إمكانية تحويل الأموال إلى حسابات البنك الأهلي الكويتي – مصر في نفس اليوم أو في يوم العمل التالي، بحسب أوقات العمل المصرفي في الكويت ومصر. وتأتي هذه الحملة الجديدة تأكيدا على التزام البنك الأهلي الكويتي بتحسين خدماته المصرفية بما يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع، لاسيما الجالية المصرية التي تعد واحدة من كبرى الجاليات العربية في الكويت.

مبادرة البنك الأهلي الكويتي التي تم إطلاقها حديثا، والمصممة لجعل عملية تحويل الأموال أكثر سهولة وبساطة، تهدف إلى تمكين المقيمين من الجالية المصرية في الكويت من الاستفادة من أفضل أسعار صرف العملات عند التحويل من الدينار الكويتي إلى الجنيه المصري. ومن أبرز ما يميز هذه الخدمة أنها سلسة ومتوافرة في نقاط الاتصال الخدمية الرئيسية، بما في ذلك فروع البنك الأهلي الكويتي، وقنوات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول. وفيما يتعلق بالتحويلات التي تتم عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول التابعة للبنك الأهلي الكويتي، فإنها ستكون معفاة من رسوم التحويل. وفضلا عن ذلك، بإمكان عملاء البنك الأهلي الكويتي الذين لديهم حسابات تحويل الراتب من فئة «بريستيج» أو «الرائد»، الاستفادة من هذه الخدمات، إلى جانب باقة من المزايا المرتبطة بهذه الحسابات.

وفي خضم حديثها عن إطلاق المبادرة الجديدة، قال لؤي مقامس، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي – الكويت: تشير التقارير إلى أن مصر تحتل المرتبة الأولى بين الدول الخمس التي تتلقى تحويلات مالية من مواطنيها العاملين في الكويت. وبالنظر إلى أن العديد من عملائنا الأوفياء هم من المصريين المقيمين في الكويت، فقد أعد البنك الأهلي الكويتي مبادرة «تحويلات بأفضل الأسعار إلى مصر»، لتسهيل العملية على أولئك الذين يقومون بتحويل الأموال إلى مصر. وفضلا عن ذلك، بإمكان عملاء البنك الأهلي الكويتي من المصريين الاستفادة من خدمات البنك المبسطة والسلسة والحصول على أفضل أسعار صرف العملات عند إجراء تحويلاتهم المالية، مما يمكنهم من إدارة حوالاتهم بشكل فعال لتنفيذ التحويلات المخطط لها أو الطارئة. تتمثل إحدى المزايا الجذابة لهذه الخدمة في أن التحويلات التي يتم إجراؤها من خلال قنوات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول من البنك الأهلي الكويتي، ستكون معفاة من رسوم الخدمة.

وتابع: أود الإشارة إلى أن هذه المبادرة متاحة فقط للعملاء من الجنسية المصرية المقيمين في الكويت، والذين تتراوح أعمارهم بين 21 و60 عاما. وتتوافر إمكانية الاستفادة من هذه الخدمة أيضا لكل من لديهم حساب حالي أو يفتحون حسابا جديدا لدى البنك الأهلي الكويتي.

وأضاف مقامس: نحن في البنك الأهلي الكويتي ملتزمون بالوفاء بوعدنا المتمثل في تقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة وبساطة. وهذه المبادرة الجديدة، في الواقع، تؤكد التزامنا بضمان جعل خدماتنا سلسة وآمنة ومريحة عبر توفير مجموعة من نقاط الاتصال الخدمية. وأود التنويه إلى أن طرح حلول مبتكرة على غرار «تحويلات بأفضل الأسعار إلى مصر»، يعد عنصرا مهما وحيويا لتحقيق هذا الهدف.

ويثبت البنك، ولأكثر من خمسة عقود، خبرته المالية القوية وتركيزه المستمر على العملاء حرصا منه على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم. كما يبذل البنك الأهلي الكويتي جهودا حثيثة لتطوير وابتكار حلول متنوعة لتلبية الاحتياجات المالية والمصرفية المتغيرة ديناميكيا لعملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية.

.. وفي تقرير البنك: القطاع غير النفطي في السعودية يحافظ على زخمه القوي

ذكر تقرير آفاق الاقتصاد الكلي الصادر عن بنك الكويت الوطني ان القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية حافظ على زخمه خلال عام 2021 بنمو بلغت نسبته 4,9٪، أي بما يكفي لتعويض الإنتاج المفقود في عام 2020 نتيجة للانكماش (-2,5٪) الناجم عن تفشي فيروس كوفيد-19 في ذلك العام. ويعود الفضل في تحقيق ذلك الانتعاش للقطاع الخاص (+6,2٪ في عام 2021)، بينما نما القطاع الحكومي الأقل تأثرا بالجائحة بنسبة 1,9٪. وصنفت السعودية ضمن أفضل دول العالم تعاملا مع أزمة فيروس كورونا، بما في ذلك إطلاق حملة التطعيم بنجاح مما ساهم في تعزيز التعافي الاقتصادي بوتيرة سريعة. وشهد قطاع التصنيع أعلى معدل نمو وبنسبة بلغت 9,5٪ في عام 2021 مدعوما بالعديد من المبادرات التي تم اتخاذها لتطوير هذا القطاع وبما يتوافق مع رؤية 2030.

وتشير التقديرات إلى استمرار الزخم القوي خلال العام الحالي مع وجود العديد من المؤشرات التي تعكس ذلك بالفعل، إذ لايزال الإنفاق الاستهلاكي قويا مع ارتفاع قيمة معاملات نقاط البيع بنحو 20٪، على أساس سنوي، حتى منتصف أبريل. وازدادت خطابات الاعتماد الجديدة المفتوحة لشراء مواد البناء والآلات (بما يمثل الإنفاق الرأسمالي للقطاع الخاص) بأكثر من 50٪، على أساس سنوي، في الفترة الممتدة ما بين شهري يناير وفبراير الماضيين، وإن كان هذا النمو مقارنة بالمعدلات المتدنية التي شهدناها العام الماضي. ولايزال نمو الائتمان قويا، إذ وصل لنحو 15٪، على أساس سنوي، وذلك نظرا لارتفاع معدلات نمو الائتمان الشخصي (غير الرهن العقاري) والتي تساهم في تعويض تراجع معدلات نمو قروض الرهن العقاري. وعلى الرغم من تجاوز هذا الأخير لمستويات الذروة إلا أنه لا يزال يتوسع بمعدلات كبيرة إذ تشير أحدث البيانات لتسجيل نمو بنسبة 37٪، على أساس سنوي، في فبراير الماضي. ولا تزال مستويات مؤشر مديري المشتريات قوية (أحدث قراءة بلغت 56,8) مع وصول مؤشر الإنتاج إلى 62,4، مما يعتبر أحد أعلى المستويات المسجلة منذ أكثر من أربع سنوات. وبالنظر إلى كل تلك العوامل، نتوقع أن يصل متوسط نمو القطاع غير النفطي لنحو 3,5٪ في عامي 2022-2023. ولاتزال عملية وضع السياسات الفعالة والإصلاحات الجارية تعزز من آفاق النمو. وانعكاسا لتلك التطورات، يواصل سوق الأسهم تحقيق ارتفاعات جديدة، إذ ارتفع بنحو 20٪ منذ بداية العام (على خلفية ارتفاع أسعار النفط في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية) بعد تحقيق مكاسب بنسبة 30٪ في عام 2021.

أما على صعيد القطاع النفطي، فتواصل السعودية لعب دور قيادي على مستوى مجموعة الأوبيك وحلفائها لإعادة التوازن إلى السوق العالمية، ومن الممكن أن يعزى الكثير من النجاح المحقق في ذلك المجال إلى الاستراتيجية الفعالة التي تتبعها المملكة في هذا الصدد. وفي كافة الأحوال، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بشكل كبير في عام 2022، مما يدفع نمو الناتج المحلي النفطي بنحو 14٪ هذا العام، قبل أن يعود إلى مستوياته الاعتيادية عند مستوى 2,3٪ في عام 2023. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,9٪ في عام 2023 بعد تسجيله نموا حادا بنسبة 7,5٪ هذا العام مستفيدا من زخم قطاع النفط.

«آسيا كابيتال»: تعزيز الاستثمارات الخارجية

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة آسيا كابيتال الاستثمارية، ضاري علي البدر، أن أولويات مجلس إدارة الشركة خلال العام 2021 كانت تتضمن التركيز على الحفاظ على قيمة الاستثمارات وتنميتها، مع التركيز على ترشيد الإنفاق وضمان سلامة أصول الشركة.

وأضاف في كلمته أمام الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، أن الشركة نجحت في تعزيز استثماراتها الخارجية، بدءا من تعزيز الاستثمارات المرحلية لشركة الخليج الأطلسي والمحيط الهادئ (AGP)، والتي تعد أحد مراكزها الأساسية التي تستثمر في مجال الغاز الطبيعي المسال ومشاريع البنية التحتية للغاز، وذلك من أجل ضمان التنفيذ السلس لهذه المشاريع وخلق قيمة للمساهمين، كما قامت بدعم الشركة في المحادثات الخاصة مع المستثمرين الرئيسيين الذين ساهموا بنجاح بتقديم أموال جديدة وصلت إلى نحو 300 مليون دولار لتنفيذ مشاريع بنية تحتية حديثة.

وأشار إلى بدء الشركة في البحث عن فرص جديدة لإضافتها إلى حصتها الحالية في شركة (AGP)، حيث استفادت من الأموال الجديدة التي استقطبتها، ومن تحسن الفرص في ظل تواجد مناخ مناسب للاستثمار في البنية التحتية ملائم لمشاريع الغاز.

وتابع البدر يقول إن الشركة قامت على صعيد آخر، بفرض المزيد من الرقابة والمراجعة والإشراف على استثمارها في فنادق دويت إنديا «دويت»، والتي هي واحدة من أكبر ممتلكاتها التي تستثمر في ستة فنادق في الهند، مشيرا إلى مواصلة العمل على ضمان حسن إدارة العقارات واستمرار العمل على مستوى عال، مع تنفيذ خفض التكاليف بحيث تظل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إيجابية.

واستعرض البدر البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، حيث قال إن إجمالي صافي الدخل بلغ نحو 3,1 ملايين دينار، مقارنة بخسارة وقدرها 670 ألف دينار في 2020، مرجعا صافي الدخل إلى تحقيق صافي ربح من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقيمة 4 ملايين دينار، وانخفاض إجمالي المصاريف التشغيلية إلى مليون دينار في 2021 مقارنة بـ 1,2 مليون في 2020. ولفت إلى أن عائد السهم في العام 2021 بلغ نحو 4,10 فلوس مقارنة بخسارة وقدرها 0,87 فلس في 2020، فيما بلغ نسبة العائد على حقوق الملكية 4,4٪ في 2021 مقارنة بنسبة -0,9٪ في 2020، كما ارتفعت الأصول إلى 76,11 مليون دينار في 2021 مقارنة بـ 72,9 مليونا في 2020، وارتفعت حقوق المساهمين من 71,5 مليون في 2020 إلى 74,7 مليونا في 2021.

واختتم البدر: إن «آسيا كابيتال» أنهت العام 2021 بسيولة ممتازة وموارد نقدية كبيرة وصلت إلى نحو 12,2 مليون دينار، مع عدم وجود أي ديون مصرفية في حقها.

ووافقت العمومية العادية لشركة آسيا كابيتال الاستثمارية على كل بنود جدول الأعمال بما فيها توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن 2021، كما وافقت على عدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الادارة، وفوضت مجلس الادارة بالتعامل في أسهم الخزينة بما لا يتجاوز 10٪ من عدد أسهمها.

ضاري البدر مترئساً عمومية «آسيا كابيتال» (متين غوزال)

.. والبنك يسلط الضوء على مخاطر العملات الرقمية

علي بوحمد

يواصل البنك الأهلي الكويتي دعمه القوي لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي ينظمها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت. وفي هذا الصدد، يعمل البنك الأهلي الكويتي على إبراز حقوق العملاء وتقديم معلومات حول العديد من الموضوعات فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية والمالية عبر قنواته المختلفة، ومن ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي والفعاليات وغيرها المزيد.

ويكمن الهدف الرئيسي من حملة «لنكن على دراية»، التي بلغت اليوم عامها الثاني، في تسليط الضوء على أهم الموضوعات وهي: البنوك بنوعيها ودور البنوك في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، والسياسات الواضحة والمحددة المتعلقة بعملية الاقتراض، وأنواع البطاقات المصرفية، وإرشادات استخدامها، والمنتجات والخدمات ذات الصلة بالاستثمار والتوفير، ونوعي التمويل الشخصي، بالإضافة إلى نصائح حول السلامة والأمن السيبراني. كما تلعب الحملة دورا مهما في حماية المستهلك من خلال توضيح عملية تقديم الشكاوى حول الخدمات المصرفية.

وقال علي بوحمد - رئيس وحدة الشكاوى وحماية العملاء: يحث البنك المركزي الكويتي المؤسسات المالية في الكويت على رفع مستوى الوعي بين المستهلكين حول مخاطر التداول بالعملات الرقمية المشفرة، وفضلا عن ذلك، فقد تم الإيعاز إلى البنوك بضرورة الإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة إلى الجهات المختصة وذات الصلة في الكويت. وأود التنويه إلى أن هناك تقارير خلصت إلى أن هجمات انتحال الهوية المتعلقة بالعملة المشفرة لاتزال تشهد نموا متزايدا. كما يقوم المهاجمون بتوسيع نطاق هجماتهم باستخدام العملات الرقمية المشفرة، بدءا من الابتزاز وبرامج الفدية الخبيثة، وصولا إلى استخدام العملات الرقمية في هجمات التصيد الاحتيالي وانتحال الهوية وهجمات التصيد عبر رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالشركات.